

الآليات الدولية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني
**International Mechanisms for Implementing the
Rules of International Humanitarian Law**

الدكتورة حلا أحمد محمد الدوري
مدرس
كلية الحقوق/ جامعة الموصل
Hala-al-dorry@yahoo.com

الملخص

بعد ارساء قواعد القانون الدولي الانساني واكتمالها أصبح ما يشغل أفكار وعقول الباحثين مدى فعالية تلك القواعد القانونية إذ أوجد المجتمع الدولي القانون الدولي الانساني بهدف التخفيف من ويلات الحروب وردع منتهكي قواعد القانون الدولي الانساني. إن القانون الدولي الانساني دون آليات تنفيذ يصبح مجرد تعبير عن افكار مثالية، ومن اجل اضاء الفاعلية لقواعده لا بدّ من وجود آليات لتنفيذه وضمان احترامه ومن تلك الآليات قد تكون اشرافية او رقابية او رادعة بل وحتى قضائية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني في حال انتهاك القواعد والاحكام الخاصة به لا سيما ما يتعلق في حماية المدنيين ونشر قواعد القانون الدولي الإنساني. على الرغم من وجود قواعد القانون الدولي الانساني التي تتميز بالشمول والتفصيل والاجماع الملحوظ على اساس التصديق على قواعده وعلى القبول بالآليات الخاصة به التي تعد نظام كاملا للحماية الا انه للأسف مصحوب بنزعة شاملة نحو اغفال تنفيذها او الازعان لها.

الكلمات المفتاحية: الآليات الدولية، مجلس الامن، الرادعة، الوقائية، القمعية، القانون الدولي الانساني.

Abstract

After establishing and completing the rules of the international humanitarian law, what occupies the thoughts and minds of the researchers has become the effectiveness of those legal rules because the international community has created the International Humanitarian Law to decrease the agony and misery of war and to deter anyone who may violate these rules. Without a mechanism of implementation, the international humanitarian law becomes mere ideal expression of ideas, and to activate its, there must be some mechanism to be implemented and to be respected. The mechanism could be supervisory, monitoring, or preventive or even judicial to implement the rules of the international humanitarian law in case of violation of these rules especially with regard to the protection of civilians and spreading the rules of the international humanitarian law.

Despite the existence of the comprehensive and detailed international humanitarian law which are highly approved and agreed upon as a complete system of protection but it is unfortunately accompanied by a general tendency towards ignoring and disobeying them.

Keywords: Vules of International, Humanitarians Law, The Gods of Intermodal, Council of Security

Deterrent Repressive, Pevtarin Law, International Humanitarians Law.

المقدمة

تعتبر الآليات الدولية وليدة العمل والعلاقات الدولية بعضها استحدثت بموجب موائيق دولية وأخرى أفرزتها تجارب تنفيذ وممارسة احكام القانون الدولي الانساني ويشكل مجموع هذه الآليات عاملا حاسما في عملية تنفيذ القانون الدولي الانساني وقواعده، وقد يثار تساؤل في معرفة ما هي الآليات إذ "تعبير الآلية عن جهاز او مؤسسة يناط بها الإشراف على تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، وتتصف بانها تكون على درجة عالية من الاستقلالية تمكنها من تحقيق أهدافها التي تتمحور عموما في دعوة أطراف النزاع المسلح لاحترام قواعد هذا القانون والكف عن الانتهاكات الجسيمة التي قد ترتكب ضد الأشخاص، الأعيان، والممتلكات، بالإضافة إلى ملاحقة المسؤولين الذين ارتكبوا او أمروا بارتكاب جرائم دولية، وذلك لاحلال العدالة الجنائية الدولية وتقسّم الآليات إلى ثلاث انواع منها إشرافية او توجيهية واخرى رقابية وثالثة رادعة".

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث نظراً:

١- لتزايد اعداد النزاعات المسلحة الدولية وغير ذات الطابع الدولي والمغالاة في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني فترة وقوع تلك النزاعات المسلحة.

٢- أن البحث في الآليات الدولية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني يمثل جانبا مهما لأنه ليس من المتصور أن يتم بحث ودراسة قواعد القانون الدولي الإنساني دون وجود آليات لتنفيذ تلك القواعد.

٣- تكمن أهمية البحث كونه يبحث في كيفية تفعيل آليات لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لتصبح أكثر فائدة.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- ١- تقديم مقترحات من شأنها تقوية وتفعيل آليات تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.
- ٢- بيان دور وفاعلية الآليات الإشرافية والوقائية والرداعة والقضائية في الحد من انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في محاولة توضيح أوجه القصور في آليات أعمال ومراقبة وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

فرضية البحث

ينطلق البحث من ثلاث فرضيات أساسية، على النحو الآتي:

- ١- الضعف والقصور في تنظيم آليات أعمال ومراقبة وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.
- ٢- قواعد القانون الدولي الإنساني لا تزال إلى حد الآن لا تملك القوة القانونية الملزمة للدول لاحترامها.
- ٣- افتقار الدول والجماعات المسلحة المنخرطة في نزاع مسلح إلى الإرادة السياسية والقدرة العملية على تحمل التزاماتها ادى إلى عدم احترام قواعد القانون الدولي الإنساني بالقدر الكافي.

منهجية البحث

يستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي وذلك من خلال استعراض وتحليل واستقراء النصوص القانونية في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة المباشرة بأعمال ومراقبة وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

هيكلية البحث

قسم البحث إلى أربعة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة وفقا للآتي:

المقدمة

المبحث الأول: الآليات الإشرافية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

المبحث الثاني: الآليات الرقابية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

المبحث الثالث: الآليات الرداعة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

المبحث الرابع: الآليات القضائية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

الخاتمة.

المبحث الأول

الآليات الإشرافية الوقائية

للآليات الوقائية أهمية بالغة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني سواء كانت وقت السلم أو وقت الحرب وتسمى إلى تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني^(١).

ويقصد بالآليات الوقائية: مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الجهات المعنية لضمان تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، إذ يتجلى دور هذه لتقوم إما ابتداء بالحيلولة دون حدوث أي انتهاكات أولية لقواعد القانون الدولي الإنساني، وإما

(١) احسن كمال، تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي- وزو كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه القانون الأساسي والعلوم السياسية، ص ٣٥.

ببذل الجهود لمراقبة مدى التزام الأطراف المتنازعة باحترام تلك القواعد ومراعاة المطلوب منها بشكل يكفل العمل بها وعدم السماح بمخالفتها، واما انتهاء بتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها في حالة حدوث انتهاكات فعلية لتلك القواعد مما يوجب عقاب مرتكبيها واثارة مسؤوليتهم بشكل قانوني.

وتُصنّف الآليات الوقائية إلى ثلاث أصناف الاول التزام الدول جميعا باحترام القانون الدولي الانساني والثاني التزام كيانات اخرى غير الدول باحترام وضمّان احترام قواعد القانون الدولي الانساني، والصنف الثالث هو دور اليات الاشراف والرقابة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، ولعرض الاليات الوقائية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني نقسم المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول الاول التعريف بالقانون الدولي الانساني ويخصص الثاني للالتزام الدول جميعا باحترام القانون الدولي الانساني ويكرس الثالث للحديث عن التزام كيانات اخرى غير الدول باحترام وضمّان احترام قواعد القانون الدولي الانساني.^(١)

المطلب الاول

التعريف بالقانون الدولي الانساني

من الواضح أنّ معرفة القواعد القانونية واجبة التطبيق تُعدّ من أهم عوامل تحقيق فاعليتها، وهنا تأتي أهمية نشر قواعد القانون الدولي الانساني وتدريبها، فرغم أن اغلب انظمة الدول تتفق على القاعدة القائلة "لاعذر لاي احد يجهل القانون" فان اتفاقيات القانون الدولي الانساني تنص على نشر احكامها على اوسع نطاق ممكن في وقت السلم وفي زمن الحرب وان تدرج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني اذا امكن حتى تكون معروفة عند جميع السكان ولا سيما القوات المسلحة وافراد الخدمات الطبية والدينية وهو ما نصّت عليه المادة (٩٩) من اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة اعلان نصّ الاتفاقية داخل المعتقل بلغة يفهمها المعتقلون بالإضافة إلى تلقين الموظفين المختصين بمراقبة المعتقلين احكام الاتفاقية والتعليمات الخاصة ببنيتها والاشخاص المؤهلون والمستشارون القانونيون لدى القوات المسلحة.^(٢)

وتضمن البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ في المادة (٦) منه على أن تُسعى دول الاطراف المتعاقدة لاعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل الاتفاقيات والبروتوكول خاصة فيما يتعلق بنشاط الدولة الحامية، يدخل هذا الاعداد في صميم الولاية الوطنية لكل دولة، يكون استخدام هؤلاء الاشخاص خارج اقليم الدولة محل اتفاقيات خاصة بين الاطراف المعنية، يكون هؤلاء الاشخاص على اهبة لتقديم المشورة للسلطات واعلامها بجوانب تطبيق قانون النزاعات المسلحة^(٣)

إنّ المستشارين القانونيين لدى القوات المسلحة لهم دورٌ كبيرٌ في كفالة تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني اذ نصت المادة (٨٢) من البروتوكول الإضافي الأول على أنّ مهمة المستشارين تتجلى في تقديم المشورة للقادة العسكريين حسب الدرجة الملائمة بشأن تطبيق احكام الاتفاقيات والبروتوكول وتقديم التعليم المناسب للعسكريين في هذا المجال.^(٤)

المطلب الثاني

التزام الدول جميعا باحترام القانون الدولي الانساني

أناطت اتفاقيات جنيف بجميع الدول مسؤولية سنّ التشريعات والنظم الكفيلة بتطبيق القانون الدولي الانساني على الصعيد الوطني، واوكلت اليها مهمة إدراج احكامه في برامج التعليم العسكرية والمدنية، وحمل الاطراف المتعاقدة وليس

(١) د.امحمدي بوزينة امنة، القانون الدولي الانساني، جامعة حسية بن بو علي الشلف - الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، ص ٣٧.

(٢) المادة (٩٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

(٣) المادة (٦) من البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

(٤) المادة (٨٢) من البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

المتحاربة فقط على التقيد بالقواعد المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف.^(١)

ويبدو أنّ المشكلة التي يعاني منها القانون الدولي الانساني بشكل عام هي عدم فاعليته على مستوى الواقع العملي وذلك راجع حسب الكثير إلى عدم وجود سلطة عليا تتولى مسألة تطبيق القانون الدولي وفرض الجزاء بحق الدولة التي تنتهك قواعده كما هو الشأن بالنسبة للقانون الداخلي، فمبدأ سيادة الدولة واستقلالها يقفان حاجزا أمام إجبار الدول على تطبيق قواعد القانون الدولي وتعتبر كثيرا من الدول أن هذا الامر يعد تدخّلا في الشؤون الداخلية لها وخرقا لسيادتها. لكن مع ذلك تبقى الدول غير الاطراف مُلزمة باحترام وكفالة احترام القواعد القانونية الدولية للقانون الدولي الانساني نظرا لطابعها الإلزامي لقواعد الحماية في مواجهة الدول كافة فمن جانب، تلزم هذه الاتفاقيات كافة الدول الاطراف فيها استنادا لقاعدة المشاركة، ومن جانب آخر تلزم الدول غير الاطراف فيها استنادا لطبيعة قواعدها العرفية وهو ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق "بمشروعية التهديد باستخدام الاسلحة النووية لعام ١٩٩٦ فقد تشير الممارسة العملية إلى أنّ واجب الدول الاخرى في كفالة احترام القانون الدولي الانساني لا يقتصر على تنفيذ حكم وارد في المادة الاولى المشتركة من اتفاقيات جنيف والمادة الاولى من البروتوكول الاضافي الاول، وانما تنفيذا نابع من قيمتها في اطار القانون الدولي العرفي الملزم... ثم أن عددا كبيرا من قواعد القانون الدولي الانساني واجبة التطبيق اثناء النزاع المسلح، إلى الحد الذي يوجب على جميع الدول احترام هذه القواعد سواء صادقت على الاتفاقيات المتضمنة لها ام لم تصادق على تلك الاتفاقيات"^(٢)

وأما في احترام قواعد القانون الدولي الانساني نصت مجموعة من الاتفاقيات على بعض الوسائل التي بإمكانها نشر الوعي بأهمية هذا القانون ومراقبة مدى تنفيذه في النزاعات المسلحة.

وقد تضمنت المادة الاولى من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الاول الملحق بها لعام ١٩٧٧ على أن "تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة بان تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الاحوال".^(٣)

وبموجب الالتزام بالعمل على احترام القانون الدولي الانساني، يحق لدولة متعاقدة أن تطالب طرفا اخر بالكف عن خرق قواعد القانون الدولي الانساني، ويمكن أن تتخذ تدابير تتراوح بين الوسائل اللينة والوسائل الصارمة مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ العمل على تطبيق القانون الدولي الانساني لا يمكن أن يكون مبررا للقيام باعمال تؤول بدورها إلى انتهاكات للقانون نفسه، او توفر ذريعة لطرف ما حتى يحقق غايات هي ابعد ما تكون غايات المحافظة على احترام القانون الدولي الانساني.^(٤)

المطلب الثالث

التزام كيانات أخرى غير الدول باحترام وضمن احترام قواعد القانون الدولي الانساني

يشهد واقع النزاعات المسلحة اتجاه الدول لتكليف شركات عسكرية وأمنية خاصة للقيام بوظائف كانت تنجزها في السابق أجهزتها الأمنية او العسكرية، كما إن مجلس الأمن، قد يقرر إرسال قوات حفظ السلام الدولية لاقرار الأمن والسلم

(١) د. امحمدي بو زينة امنة، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) د. امحمدي بو زينة امنة، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣) د. الحبيب استاتي، موضوع واليات تنفيذ القانون الدولي الانساني، مشروع دراسة حول المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص ١٥.

(٤) د. الحبيب استاتي، المصدر السابق، ص ١٤.

الدوليين إلى بعض الدول التي تشهد نزاعات مسلحة^(١)، وفي الغالب يحدث احتكاك بين قوات حفظ السلام الدولية وبين بعض العناصر داخل تلك الدول سواء من المدنيين أو القوات المسلحة وهنا يُطرح سؤال حول دورها في تنفيذ الحماية المقررة للمدنيين كما إنّه يمكن أن تنتهك تلك الحماية في إطار إنجاز المهام المكلفة بها؟ ولعرض التزام كيانات أخرى غير الدول باحترام وضمّان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني نقسم المطلب إلى فرعين يتناول الأول وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ويخصّص الثاني لالتزام قوات حفظ السلام الدولية باحترام قواعد حماية المدنيين.

الفرع الأول: وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

إنّ الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية بغض النظر عن كيفية وصفها لنفسها وتتضمن الخدمات العسكرية والأمنية بشكل خاص توفير حراس مسلحين وحماية الأشخاص والأعيان والقوافل والمباني وغيرها من الأماكن وصيانة وتشغيل نظام الأسلحة واحتجاز المسجونين وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن أو تدريبهم، وقد تزايد الطلب على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منذ نهاية الحرب الباردة إلى حد وجود صناعة كبرى الآن لتلك الشركات تقدم مجموعة أوسع من الخدمات أكثر من أي وقت مضى، ويعتبر القانون الدولي الإنساني موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أشخاصاً مدنيين، مالم ينضموا إلى القوات المسلحة لاحدى الدول أو توكل اليهم مهام قتالية لصالح جماعة مسلحة منظمة تنتمي لطرف من أطراف النزاع وبناءً على ذلك لايجوز استهدافهم، ويتمتعون ضد الهجمات مالم يشاركوا مباشرة في العمليات العدائية وتعمل الدول التي تسعين بالشركات العسكرية والأمنية على تدريبهم على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني واعتماد اجراءات تأديبية في حال انتهاكهم قواعد القانون الدولي الإنساني.^(٢)

(١) وحول السند القانوني لعمليات حفظ السلام التي ينشئها مجلس الأمن الدولي فقد انقسمت مواقف القوى الكبرى، إذ وجد الاتحاد السوفيتي سابقا انه لا يوجد مسوغ قانوني للاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة تحت تصرف الأمم المتحدة، وإنما كان من محبذى ضغط هذه القوة إلى الحد الأدنى الضروري، في حين اختلفت عنهم الولايات المتحدة الأمريكية، ونلاحظ أن موقف الاتحاد السوفيتي قد انبى على أن هزيمة دول المحور في الحرب قد ألغت المسوغ للاحتفاظ بقوات كبيرة في حوزة الأمم المتحدة، كما أن مباحثات نزع السلاح قد اضعف الحاجة إلى وضع قوات كبيرة تحت تصرف مجلس الأمن وربما أن الاتجاه السوفيتي كان الأقرب في مضمونه إلى الاتجاه العام الذي سيطر على مؤتمر سان فرانسيسكو وهو أن استخدام مثل هذه القوة الدولية المشتركة لن يكون ممكنا بحال ضد أي من الدول الكبرى، هذا عكس الاتجاه الأمريكي الذي اعتقد أن إمكانية استخدام هذه القوة ضد أية دولة تهدد السلام بما فيها الدول الكبرى نفسها من هنا فقد كان الموقف الأمريكي يمثل الاتجاه الأقل الذي ساد تلك المرحلة. ويضيف أولئك الفقهاء أيضا إلى أن إنشاء القوات المسلحة للأمم المتحدة للقيام بعمليات الكونغو مختلفة بعض الشيء، بناء على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٤ تموز ١٩٦٠ إذ يعد هذا القرار صحيح من حيث الشكل وانه لم يخرق الميثاق واتخذ تلبية لطلب حكومة الكونغو بإرسال قوات الأمم المتحدة ولكن النظام الذي اتبع فيما بعد لإنشاء هذه القوات ونشاطها العملي كان مناقضا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة لأنه لم يراعي القواعد المنصوص عليها في المواد ٢٤ و٤٣ من الميثاق، د.إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٣٢٢-٣٢٤؛ واذ تم خرق نص المادة ٤٣ من الميثاق التي ينبغي أن تكون تحت تصرف مجلس الأمن الدولي ولكن قيادة هذه القوات باجمعها كانت بيد السكرتير العام الذي أدى إلى نتائج سلبية كبيرة إذ تحولت إلى أداة أو وسيلة بيد مجموعة محددة من الدول الأعضاء هي الدول الامبريالية. وفي ١٦ شباط ١٩٤٦ اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا كلف بموجبه لجنة أركان الحرب والمسؤولة على وفق نص المادة ٤٧ من الميثاق لتقديم نصيحتها لمجلس الأمن بشأن المتطلبات الحربية من اجل حفظ السلم والأمن الدولي فقدمت خلاصة لذلك تغطي جميع المسائل الخاصة بإنشاء القوات الدائمة للأمم المتحدة فتم الاتفاق بالإجماع على أن القوات المسلحة التي ستوضع تحت تصرف مجلس الأمن الدولي تتكون من وحدات وطنية من القوات المسلحة "وتؤمر اعتياديا كأنها جزء من قوات مسلحة للدول الأعضاء"، إذ تم الاتفاق على أن القوات المسلحة التي توضع تحت تصرف مجلس الأمن الدولي تعمل بصورة كلية أو جزئية فقط بقرار من مجلس الأمن الدولي. وقد نصت المادة ٢٧ الفقرة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة على "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت".

(٢) القانون الدولي الإنساني والشركات الامنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ص ١١.

الفرع الثاني: التزام قوات حفظ السلام الدولية باحترام قواعد حماية المدنيين

تقوم قوات حفظ السلام الدولية بإنشاء مناطق عازلة وتتبع أساليب متنوعة لحفظ السلام وأهمها ما ذكر في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

١- يختص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فيما يتخذ من أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان)، كما ورد في عنوان الفصل السابع وهو يتكون من ثلاث عشرة (١٣) مادة تبدأ بالمادة (٣٩) وتنتهي بالمادة (٥١). ويجوز لمجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اتخاذ تدابير إنفاذ للمحافظة على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما، وتتراوح هذه التدابير بين الجزاءات الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة، والإجراءات العسكرية الدولية.^(١) وبحسب المادة ٣٩ من الميثاق فإن مجلس الأمن يقرر إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير على وفق أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.^(٢) وتنص المادة ٤١ على أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية؛ وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير ومن بينها الحظر الجوي.^(٣)

و على وفق المادة ٤٣، وفي سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة"، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وعلى وفق اتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي.^(٤)

ويعد حظر الطيران الأسلوب الثاني الذي يحكم عمليات حفظ السلام ومنطقة حظر الطيران تعني منع تحليق الطائرات في أجواء منطقة معينة أو دولة ما، استناداً إلى قرار من مجلس الأمن، ويتطلب فرض الحظر الجوي إقامة دوريات على مدار الساعة فوق المجال الجوي للدولة المستهدفة، وأحياناً تدمير مضادات الطائرات لذلك البلد، ومن آثار الحظر حرمان القوات الجوية للبلدان من سيادتها الجوية في سمائها فوق أراضيها، وإفساح المجال لقوات أخرى بالتحرك في الأجواء على حساب صاحب الأرض، والإضرار الكبير بالحركة الاقتصادية وحرية النقل الجوي؛ وقد فرض مجلس الأمن حظراً جويّاً على

(١) المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣) المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، هذا وقد فرضت الأمم المتحدة على ليبيا عقوبات منها منع الطيران من وإلى ليبيا وحظر جزئياً على الأسلحة وتخفيض في حجم البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج وتجميد جزئي للأموال العامة الليبية وحظر على معدات البترول الصناعية وظلت تلك العقوبات حتى وافقت ليبيا على فكرة المحاكمة الاسكتلندية في دول ثالثة بعد محاولات دبلوماسية من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب أفريقيا وأصدرت المحكمة الاسكتلندية حكماً في القضية بإدانة عبد الباسط علي محمد المقرحي وتبرئة الأمين خليفة فحيمة وبموجب الحكم القضائي ثبت أن المذنب كان عضواً في المخابرات الليبية ونتيجة لذلك فإن المسؤولية الدولية لليبيا كدولة ذات سيادة قد تأكد بمضمون الحكم الذي أكد أيضاً محتويات مضمون الفقرة رقم (١٦) من قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨) و (٨٨٣) اللذين طلبا من ليبيا قبول مفهوم المسؤولية الدولية عن أعمال موظفيها الرسميين ودفع تعويضات مناسبة إذا ما أدين المتهمان أو أحدهما ويلحظ أن للمحاكمة أبعاداً متعددة سياسية وقانونية وقد طغى العامل السياسي على هذه المحاكمة إذ أدى دوراً كبيراً في انعقاد المحاكمة وفي تحديد نتائجها بصورة مسبقة.

(٤) المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

العراق في الشمال والجنوب بعدما فرض حظراً جويًا في ليبيا. (١)

٣- أما الأسلوب الثالث الذي يحكم عملية حفظ السلام فهو إنشاء المناطق العازلة لتخفيف التوتر، ودعم وقف إطلاق النار وتقوم بإنشاء مناطق عازلة بين المجموعات المتحاربة أو المتنازعة لتعزيز الظروف المؤدية للسلام وتشجيعها.

وتعرف المنطقة العازلة بأنها مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكرياً من البر والبحر والجو، أما قانونياً فهي تكون عادةً على الحدود إذ يكون جزءاً منها في أراضي دولة والجزء الآخر في أراضي دولة أخرى ومن ثم يحصل الاتفاق على حدود المنطقة العازلة لحفظ الأمن على الحدود ومنع تسلل الإرهابيين، ومنع التهريب، وغيرها من الأمور الأمنية الحدودية. (٢) وتُسمى المعارضة السورية في الوقت الحالي لإقامة مناطق عازلة في الشريط الحدودي المجاور لتركيا.

إنّ من "الضروري أن يتوفر حظر جوي لحماية المنطقة العازلة، ومما يتطلب موافقة مجلس الأمن الدولي، ومنها ما تم في العراق من إنشاء مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب بموجب قرار صادر من مجلس الأمن وعلى وفق الفصل السابع من الميثاق. (٣) ولذا تم وضع الأسس اللازمة لقيادة جماعية للنظام الدولي في الأمم المتحدة، يمكن لقوات حفظ السلام أن تقوم بمنع النزاعات، غير أن نشر قوات حفظ السلام لا يجري عادة إلا بعد نشوب النزاع أو في أثنائه، وغالباً ما يكون بموجب اتفاق لوقف إطلاق النار، وتكون المهمة الأساسية لهذه القوات في هذه الحالة هي منع اشتعال العنف مجدداً.

وفي إطار مسؤولية الدول عن قواتها العاملة في حفظ السلام الدولي عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني والتأكيد على ضرورة التزام القوات الدولية بقواعد القانون الدولي الإنساني فقد وجهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام

(١) شذى ظافر الجندي، مصدر سابق، ص ٤، هل يمكن فرض مناطق أمنة أو مناطق عازلة في سورية؟، ١٠/أغسطس/٢٠١٢، منشور على شبكة الانترنت على الرابط الإلكتروني الأتي:

<http://scagc.org/article.php?art=606>

تاريخ آخر زيارة (٢٦/١/٢٠١٤).

أعلنت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا في حزيران / ١٩٩١ منطقة حظر جوي تشمل الأراضي الواقعة شمال خط العرض ٣٦ وتم ذلك بعد تدخلها العسكري في شمال العراق بتاريخ ٢٧/أب/ ١٩٩٢ فرضت منطقة حظر الطيران جنوب العراق في جنوب خط العرض ٣٢ وبرتت الحكومات التي فرضت الحظر الجوي هذا التصرف الانفرادي بأنه يدخل ضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٨ / ١٩٩١. ينظر تفاصيل مناطق الحظر الجوي المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ لعام ١٩٩١ باسيل يوسف بك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٦٦، وقد أكد السفير الروسي في بغداد ((نيكولاي كورتزوف)) انه لا أساس شرعي أو سند قانوني لوجود المنطقتين، وليست هناك قرارات لمجلس الأمن بهذا الصدد وليست هناك شرعية لانتهاك الأجواء العراقية ولا شرعية لانتهاك سلامة أراضي العراق في الشمال أو الجنوب للتفصيل ينظر د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ١٠٩.

(٢) شذى ظافر الجندي، مصدر سابق، ص ٥؛ وللتفصيل أكثر عن المناطق العازلة ينظر د. كاظم هاشم نعمة، مراجعة الدكتور مندوب الشالجي، العلاقات الدولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسية، ١٩٧٩، ص ٢٤٧؛ وقد نصت المادة ١٥ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب على إنشاء مناطق محايدة وكذلك تضمنت تلك المناطق المادة ١٧ من الاتفاقية في أعلاه للتفصيل ينظر نص المادة ١٥ والمادة ١٧ من اتفاقية جنيف الرابعة وذكره أيضاً مراد كواشي، قوات حفظ السلام واثارها على تطبيق القانون الدولي الإنساني، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٣٣ _ ٣٤.

(٣) لم يكن هناك سلام للعراق بعد إن نفذ قرارات مجلس الأمن وأكمل انسحابه من الكويت واعترف بحدوده معها. فقد تعرض لعنوان مستمر ابتداءً بفرض مناطق حظر جوي شمال خط العرض ٣٦ وجنوب خط العرض ٣٢ وفي هذه المدة وبعد ثبوت قيام لجان التفتيش بالتجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقد أوقف العراق تعاونه مع هذه اللجان مرات عديدة تعرض أثرها إلى عمليتين عسكريتين جويتين الأولى في شباط عام ١٩٩٣. والثانية في ١٧/١٢/١٩٩٨ " ثعلب الصحراء " وكان ختام أعمال هذه الحرب عملية غزو العراق التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٠/٣/٢٠٠٣ تحت تسمية " الحرية للعراق " والتي انتهت باحتلال هذا البلد، حلا احمد محمد الدوري، طريقة إنهاء خضوع العراق لأحكام الفصل السابع، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ١٠١.

١٩٦١ مذكرة للدول الاطراف في اتفاقيات جنيف، اكدت فيها مسؤولية الدول التي تزود الامم المتحدة بقوات حفظ السلام عن اعمالها وفقا لنص المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩. (١)

المبحث الثاني

الاليات الرقابية

تقوم مجموعة من الهيئات الدولية والمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية بعمليات الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ومن بينها منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية واللجنة الدولية لتقصي الحقائق بالاضافة إلى الدولة الحامية.

ومن أجا عرض الاليات الرقابية المختصة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني فإن المبحث يُقسّم إلى ثلاث مطالب يتناول الاول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ويكرس الثاني لدور لجنة تقصي الحقائق في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ويكون الثالث لنظام الدولة الحامية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

المطلب الاول

دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني

تعرف المنظمات غير الحكومية جميع منظمات المجتمع المدني او هي مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتصف بصفة رئيسة بأن لها أهداف إنسانية او تعاونية اكثر من كونها اهدافا تجارية وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة او تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الاخرى وحماية البيئة او توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية او الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية. (٢)

ومن أهم المنظمات الدولية غير الحكومية هي اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة اطباء بلا حدود. ولعرض دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني نقسم المطلب إلى فرعين يتناول الاول دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ويخصص الثاني لدور منظمة اطباء بلا حدود في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

اولاً: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني

تعد اللجنة الدولية للصليب الاحمر منظمة انسانية دولية غير حكومية، محايدة ومستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية. (٣)

وتجد اللجنة الدولية للصليب الاحمر سندها القانوني في اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والبرتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ وقد قدمت اللجنة الدواية للصليب الاحمر إسهامات كثيرة في مجال تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني والعمل على مراجعة دورية وموسوعة القانون الدولي الانساني.

وقد عملت اللجنة الدولية للصليب الاحمر على التعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر في المجالات ذات الاهمية المشتركة واقامة علاقات وثيقة وضمان احترام اتفاقيات جنيف وتطويرها، وتعمل على انشاء لجان وطنية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني وتدعو إلى عقد مؤتمرات دورية لسدّ الثغرات الموجودة في قواعد القانون الدولي الانساني

(١) د.امحمدي بو زينة امنة، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، دون طبعة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ص ١١ - ١٢.

(٣) نورة يحيوي بن علي، حماية حقوق الانسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، ط ٣، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٨٨.

وإيجاد الحلول اللازمة لها، ونشر قواعد القانون الدولي الإنساني والتشجيع على البدء بتنفيذه على المستويين الداخلي والدولي. (١)

وتعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الزراعي الأساسي والحارس لقواعد القانون الدولي الإنساني وأصبحت منظمة لاغنى عنها في النزاعات المسلحة دولية كانت أم غير ذات طابع دولي إذ تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية ومساعدة الضحايا المدنيين والعسكريين في النزاعات المسلحة عن طريق إسعافهم وتعمل على توفير الحماية لحقوق الإنسان وقت النزاعات المسلحة الدولية وغير ذات الطابع الدولي ووقت السلم (٢)، وتعيين الدولة الحامية وتنكف بمهامها إذ تعرض اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساعيها الحميدة على أطرافها من أجل تعيين دولة حامية إذا لم يتوصلوا إلى تعيينها كما يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تعرض خدماتها للقيام بمهام الدولة الحامية، فإذا قبل النزاع بعرضها تقوم بدور الوسيط المحايد، وتعمل على على تقريب وجهات نظر أطراف النزاع واقتراح الحلول التي تضمن حماية الأشخاص بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني. (٣)

وتتلقى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيّ شكوى حول انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني وتعمل بسرية تامة وفي حالات تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تخرج من سرّيتها إذا توفرت مجموعة من الشروط منها:

- ١- إذا كانت الانتهاكات خطيرة أو كان هناك خرقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني".
 - ٢- "يجب أن يكون العلن لصالح الأفراد المتضررين أو لصالح المجتمع".
- يجب أن يكون المندوبون شهود عيان على الانتهاكات أو أن تكون هذه الانتهاكات قد ثبتت من خلال مصادر موثوقة.. (٤)

ثانياً: دور منظمة أطباء بلا حدود في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني

تعد منظمة أطباء بلا حدود منظمة طبية إنسانية دولية مهمتها الأساسية تقديم المساعدات الطبية، وقد تدخلت منظمة أطباء بلا حدود في عدة أزمات دولية منها أزمة الكونغو وليبيا وسوريا. (٥)

(١) ساعد العقون مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية: تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٩، ص ٩٣-٩٤. " محمد احمد العسلي، دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي الإنساني، دليل التطبيق على الصعيد الوطني.

(٢) محمد نعورة، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، الملتقى الوطني حول: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النص والممارسة، ص ٩.

(٣) تعرف الدولة الحامية بأنها دولة محايدة أو دولة أخرى ليست طرفاً في النزاع يعينها أحد أطراف النزاع، ويقبلها الخصم وتوافق على أداء المهام المسندة إلى الدولة الحامية التي تتمثل في حماية مصالح أطراف النزاع ورعاياها الموجودين في إقليم العدو، وتتمتع الدولة الحامية بمهام واسعة النطاق في مجال تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني بموجب اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، إذ تكلفت الدولة الحامية برعاية مصالح أطراف النزاع لاسيما مصالح أسرى الحرب والمدنيين وتساهم الدولة الحامية بمندوبيها في التطبيق المباشر للقانون الدولي الإنساني وتتولى أعمال الإغاثة والحماية لضحايا النزاعات وتشرف على مدى التزام أطراف النزاع بالتزاماتها التعاقدية ومدى تطبيقهم واحترامهم لقواعد القانون الدولي الإنساني لا سيما معاملة الأسرى والمدنيين؛ د. احمد ابو الوفاء، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٣٦؛ المادة (٤ و ٣/٥) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٧٧.

(٤) المادة (١٥) الفقرة ٣ (أ، ب، هـ، و) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٧٧.

(٥) أطباء بلا حدود، نشاطاتها، مجلة أطباء بلا حدود، عدد سبتمبر، ٢٠٠٨، منشورة على شبكة الإنترنت على الرابط الإلكتروني الاتي: pdf "www.mst.ae".

المطلب الثاني

اللجنة الدولية لتقصي الحقائق

ارتبط القانون الدولي الانساني بعملية التحقيق أو تقصي الحقائق لاسيما فيما يتعلق بجرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة التي تقع على أحد اطراف النزاع، وقد تشكلت تلك الآلية بعد رفض وتحفظ اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولية على أن تكون هي المحقق في انتهاكات القانون الدولي الانساني، لما يترتب على هذا الامر من سلبيات في علاقة اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالدول، وتعد آلية التحقيق والية تقصي الحقائق من اهم تلك الآليات، ولعرض اللجنة الدولية لتقصي الحقائق نقسم المطلب إلى فرعين يتناول الاول لجان التحقيق ويخصص الثاني لجنة تقصي الحقائق.

الفرع الاول: لجان التحقيق الدولية

تضمنت اتفاقيات جنيف الاربعة الية عمل لجان التحقيق اذ تضمنت نصاً مشتركاً في المواد (٥٢ و٥٣ و١٣٢ و١٤٩) ينص على ما يأتي "يجري بناءً على طلب أي طرف في النزاع، وبطريقة تتقرر فيما بين الاطراف المعنية، تحقيق بصدد أي ادعاء بانتهاك هذه الاتفاقية، وفي حال عدم الاتفاق على اجراءات التحقيق، يتفق على اختيار حكم يقرر الاجراءات التي تتبع، وما أن يتبين انتهاك الاتفاقية، يتعين على اطراف النزاع ووضع حد له وقمعه باسرع ما يمكن (١)"

ويختلف التحقيق المنصوص عليه في المواد (٥٢ و٣٥ و١٣٢ و١٤٩) عن التحقيق المنصوص عليه في المادتين (١٢١ و١٣١) من الاتفاقيتين الثالثة والرابعة على التوالي الذي تقوم به الدولة الحاجزة إثر مقتل أو جرح اسرى حرب أو معتقلين مدنيين في ظروف خاصة. (٢)

الفرع الثاني: لجنة تقصي الحقائق

تعد اللجنة الدولية لتقصي الحقائق من اللجان الدولية التي انشئت بموجب البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧ اذ نصت المادة (٩٠) منه على تشكيلها، وتعد الية مستقلة تضاف إلى مجموعة الآليات التي يمكن أن تلجأ إليها اطراف النزاع بخصوص الوقائع المتعلقة باية ادعاء خاص بانتهاك جسيم لقواعد القانون الدولي الانساني. (٣)

وتعد اللجنة الدولية لتقصي الحقائق احدى اللجان الدولية لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين والعسكريين ويلاحظ عليها انها تشكل بموافقة اطراف النزاع وتباشر عملها بموافقة اطراف النزاع ومن اهم الانتقادات الموجهة إليها أنها لم تفعل أي شئ منذ نشأتها إلى حد الان.

و يتم تقصي الحقائق في التعرف على جوانب الأزمة وحقائقها واستخدام وسائل الدبلوماسية الوقائية، كاجتماع مجلس الأمن خارج المقر (*) قبل تازم الوضع. (٤) ويقصد بتقصي الحقائق "التعرف بدقة ومن أطراف الأزمة مباشرة على وجهة نظرهم قبل تفاقم الأزمة"، ومن أهم ما يلفت الأيمن العام النظر إليه في هذا الصدد إمكانية استخدام اجتماعات مجلس الأمن خارج المقر بوصفها إحدى وسائل الدبلوماسية الوقائية لإعمال سلطة الأمم المتحدة في حالات محدودة قبل تفاقم الأزمة. (٥) وتقوم بهذه العملية لجان تهدف للوصول إلى حقائق دقيقة ومعرفة الأوضاع التي تهدد باندلاع العنف؛ وتتقدم بتقارير تتسم بالحياد

(١) المواد (٥٢ و٥٣ و١٣٢ و١٤٩) من اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩.

(٢) نص المادة ٣٠ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ على ذات الآلية التي جاءت بها اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩.

(٣) فرانسواز كريل، حماية النساء في القانون الدولي الانساني، الترجمة العربية لمقال نشر في المجلة الدولية للصليب الاحمر، ١٩٨٤، ص ٢٤.

(*) يقصد بالمقر مكان وزمان انعقاد مجلس الأمن.

(٤) د. فتيحة لبيتم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٣٢.

(٥) د. حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة في ظل المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم

ناشرون، ٢٠٠٩، ص ١٧١.

حول كل ما يجري في منطقة النزاع فهي تحاول تحديد الجذور والأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنزاع مما يساعد منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الوضع وفض النزاع^(١) إذ تستند لجان تقصي الحقائق إلى إجراءات الفصل السادس من الميثاق حيث تعد وسائل سلمية لحل النزاعات دون اتخاذ تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تعمل اللجنة بطريقة قضائية لكنها ليست جهاز قضائي إنما هي هيئة دائمة ومحايدة وتتألف من ١٥ عضو ينتخبون من قبل الدول الأطراف لمدة خمس سنوات حسب التمثيل الجغرافي ويعملون بطريقة مستقلة وهم من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والمشهود لهم بالكفاءة العالية والخبرة في مجال القانون الدولي الإنساني، ويمكن للجنة تقصي الحقائق أن تقوم بتقصي الحقائق ميدانياً والبحث عن وسائل الإثبات من تلقاء نفسها مع الاعتماد أيضاً على ما يدلي به الأطراف من اثباتات، تقدم اللجنة بعد دراسة المسألة تقريراً يتضمن نتائج التحقيق والتوصيات التي تراها مناسبة إلى الأطراف المعنية، ولا يجوز إعلان هذه النتائج إلا إذا طلبت منها أطراف النزاع المعنية صراحةً ذلك..^(٢)

المطلب الثالث

"نظام الدولة الحامية"

تُعد الدولة الحامية من أهم الهيئات الرقابية في مجال تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وتسمى باليات التعاهدية لأنها منصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الأول.

ويقوم "نظام الدولة الحامية" حول فكرة السماح لدولة في حالة نزاع مسلح بتعيين دولة محايدة (دولة حامية) تتولى رعاية مصالحها ومصالح رعاياها لدى دولة متحاربة أخرى شريطة موافقة الدولتين المتحاربتين، وتتصّ اتفاقيات جنيف الأربع على أنّ احكامها تطبق بمعاونة وتحت اشراف الدولة الحامية، والتي تندب لهذه الغاية ممثلين تختارهم من بين رعاياها أو من بين رعايا دولة اخرى محايدة شريطة موافقة الدولة التي سيؤدون عملهم فيها او لديها".^(٣)

ويعود ظهور فكرة الدولة الحامية إلى الحرب العالمية الأولى وفقاً لنصّ المادة (٨٦) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٢٩، ليتطور بعدها ويعمم على كافة اتفاقيات جنيف الأربعة مع ايجاد بديل لهذا النظام في حالة عدم توافق الأطراف المتنازعة على ايجاد او تعيين الدولة الحامية وهذا البديل هو اللجنة الدولية للصليب الاحمر او أية منظمة دولية اخرى تتوافر فيها كافة ضمانات الحياد والفعالية وتؤدي دورها فقط في الجانب الإنساني .

وبعد عام "١٩٧٧" تطور هذا النظام بعد تبني البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ اذ جاء في المادة (٥) منه على الطبيعة الإلزامية لنظام الدولة الحامية كما اكدت على التزام الأطراف دون ابطاء بتعيين الدولة الحامية وفي حالة تعذر ذلك فيمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر أن تعرض مساعيها على اطراف النزاع من اجل اختيار الدولة الحامية دون ابطاء او قبول اللجنة الدولية للصليب الاحمر كبديل اذا تعذر ذلك".^(٤) وتقوم "الدولة الحامية بمجموعة من الوظائف منها ":

١- "تقديم مساعيها الحميدة في حالة عدم اتفاق اطراف النزاع على تطبيق او تفسير احكام الاتفاقيات ".

٢- "تقديم وتبادل الترجمة الرسمية للاتفاقيات وكذلك القوانين واللوائح ذات الصلة ".

(١) محمد الأخضر كرام، الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤ ربيع ٢٠٠٧ مصدر سابق، ص ١٣٥.

(٢) أ.د. بطاهر بو جلال، اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الأول لاجهزة الهلال الاحمر المنعقدة خلال الفترة من (١٥_١٧/٢/١٤٣٣ هـ الموافق ٩_١١_٢٠١٢ م) بمقر الجامعة في مدينة الرياض، جامعة نايف_العربية للعلوم الامنية، ص ٦.

(٣) المواد (٨و٨و٩) من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩.

(٤) أ.د. بطاهر بو جلال، اليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الأول لاجهزة الهلال الاحمر المنعقدة خلال الفترة من (١٥_١٧/٢/١٤٣٣ هـ الموافق ٩_١١_٢٠١٢ م) بمقر الجامعة في مدينة الرياض، جامعة نايف_العربية للعلوم الامنية، ص ٤.

٣- " تقديم وتبادل المعلومات حول الجرحى والمرضى والقتلى ".

٤- "تقديم مساعيها الحميدة لتسهيل انشاء مناطق ومواقع الاستشفاء والاعتراف بها " (١).

ولا يمكن " حصر كل الوظائف التي تقوم بها الدولة الحامية بل يترك إلى الحالات التي تعالجها والامكانيات التي تتوفر لديها، ومن قراءة اتفاقيات جنيف الاربعة يمكن أن يصب عمل الدولة الحامية في ثلاث اتجاهات هي (التنسيق بين الاطراف وأعمال الاغاثة لصالح الفئات المحمية ومراقبة تطبيق اتفاقيات القانون الدولي الانساني"، ورغم تنوع مهام الدولة الحامية إلا أنه يلاحظ ندرة في الالتجاء إلى خدمات الدولة الحامية ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل منها: "١- صعوبة وجود دولة محايدة ومقبولة لدى كافة اطراف النزاع ".

٢- " تعدد وظائف الدولة الحامية يتطلب إمكانيات مادية معتبرة قد لا تستطيع الدولة الحامية تحملها خاصة اذا كانت إمكانياتها محدودة ".

٣- "الحرص السياسي يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم قبول الدول شغل هذه الوظيفة " (٢).

المبحث الثالث

اليات تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني الرادعة

تعتبر الاليات الرادعة من اهم اليات تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، وتتبع هذه الاهمية من كونها اضافة إلى الاليات الوقائية فهي تمثل الجانب الردعي العقابي في مواجهة من ينتهك قواعد القانون الدولي الانساني اذ لا توجد أي فاعلية من أي نظام قانوني مالم يقترن هذا النظام القانوني بجزاء مناسب وحاسم. ولعرض الاليات الرادعة نقسم المبحث إلى ثلاث يتناول الاول اليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ويخصص الثاني لاليات مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ويخصص الثالث للبحث في دور محكمة العدل الدولية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

المطلب الاول

دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني

جاءت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥م لوضع تنظيم جديد للجماعة الدولية حتى لا تقوم حرب عالمية ثالثة، بعد أن تسببت الحرب العالمية الثانية بموت الملايين من البشر، وتسببت في خسائر مادية واقتصادية هائلة. (٣) وحلت الأمم المتحدة محل العصبة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ وقد بينت المادة الأولى من ميثاقها مقاصدها التي تهدف إليها وكان المقصد الأول هو حفظ الأمن والسلم الدولي.

إن الجمعية العامة "General Assembly" هي الجهاز الرئيسي الذي تمثل فيه كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وقد حظيت بوضع ميزها عن أجهزة المنظمة الأممية الأخرى وتقوم الجمعية العامة ببحث المبادئ العامة للتعاون والتنسيق في هذا المجال، وبحث ومناقشة المسائل التي تتصل بحفظ السلم الدولي وان تقدم توصياتها بشأنها، تلك

(١) لم يلجأ إلى نظام الدولة الحامية في بعض النزاعات العسكرية المحدودة كما أن الدولة الحامية لم تقم بكل ما نصت عليه الاتفاقيات، نزاع السويس ١٩٥٦ ونزاع غوا بين الهند والبرتغال عام ١٩٦١ ونزاع المالوين بين الارجنين وبريطانيا عام ١٩٨٢.د. بظاهر بو جلال، المصدر السابق، ص ٤.

(٢) أ.د. بظاهر بو جلال، المصدر السابق، ص ٥.

(٣) د.محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي والجماعة الدولية والأمم المتحدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة السادسة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٤.

التوصيات التي وان لم تتمتع بنفس قوة القرارات لكنها تؤثر بدرجة كبيرة على المواقف فيما تتمتع بوزن معنوي، كونها تعبر عن الرأي العام العالمي (١).

وتعقد الجمعية العامة دورة عادية في السنة كما يجوز لها أن تعقد دورة غير عادية حيث تعقد الدورة العادية السنوية في ثالث ثلاثاء من أيلول من كل سنة ويستمر انعقاد الدورة لمدة ثلاث أشهر ويتحدث في كل يوم ممثلو أربع إلى ستة دول، أما عن أدوار الانعقاد غير العادية فهي تتم بناءً على دعوة توجه إليها من الأمين العام للأمم المتحدة بناءً على طلب من مجلس الأمن أو من أغلبية أعضاء الجمعية العامة ويجوز للجمعية العامة أن تعقد اجتماعاتها في غير مقر المنظمة، وفي بدء اجتماع كل دورة تنتخب الجمعية العامة رئيساً لها وعدداً من النواب، وقد جرى العمل على أن لا يكون رئيس الدورة من ممثلي الدول الدائمة العضوية (٢).

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد نصّ على دور الجمعية العامة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين واعطى للجمعية العامة صلاحية واسعة في اصدار توصيات وان كانت غير ملزمة لكنها لا تقل اهمية عن صلاحية مجلس الأمن الدولي وبحق لها مناقشة أي مسألة تتصل بالامن والسلم الدوليين ولا سيما فيما يخص موضوع التسلح ولها الحق في اصدار قرار الاتحاد من اجل السلام وكان أول تطبيق لهذا القرار "قرار الاتحاد من اجل السلام" (Uniting for peace) هو في أزمة كوريا عام ١٩٥٠ عندما اعتدت قوات كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في تلك الأثناء قررت الجمعية العامة التي عقدت دورتها الخامسة في ١ شباط ١٩٥١ وفي قرارها المرقم (٥/٤٩٨) والمؤرخ في ١ شباط من العام ١٩٥٠ إذ دعت جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء إلى التدخل في كوريا الجنوبية لردع عدوان كوريا الشمالية والعمل على إيقاف تقدم جيوش كوريا الشمالية داخل أراضي وحدود كوريا الجنوبية وانسحابهم من الأراضي الكورية الجنوبية وإيقاف المساعدات والتسهيلات لكوريا الشمالية وتقديم كل مساعداتها إلى حكومة كوريا الجنوبية (٣) وعلى وفق القرار المرقم ٣٧٧ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ بشأن "الاتحاد من اجل السلام"، فإنه إذا عجز مجلس الأمن عن التصرف، لتصويت أحد أعضائه الدائمين تصويتاً سلبياً، يجوز للجمعية العامة عندئذ التصرف، ويحدث ذلك في الحالة التي يبدو فيها أن هناك تهديداً للسلام، أو خرقاً للسلام أو عملاً عدوانياً (٤).

ولعرض دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني نقسم المطلب إلى فرعين يتناول الأول اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة توصيات لحماية واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني ويخصص الثاني لقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء اللجان الفرعية لمراقبة مدى احترام الدول لحقوق الانسان.

(١) ينظر: المواد ١٠ و ١١ و ١٥ من الميثاق وتعد الجمعية العامة للأمم المتحدة ثاني اكبر جهاز في نظام الأمم المتحدة و اكبر هيئة تداولية ولذا فهي تمثل الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولي للتفصيل ينظر جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دون سنة نشر، ص ٤٤١.

(٢) ينظر: المواد ١٠ و ١١ و ١٥ من الميثاق.

(٣) د. عبد العزيز محمد سرحان، الأمم المتحدة، ١٩٨٦، ص ١٣٢، ويعد قرار الاتحاد من اجل السلام مواجهة واقعية من جانب الأمم المتحدة إزاء حالة الشلل والجمود الناتجة عن الحرب الباردة ونتائجها المتمثلة في عدم إجماع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتبرير أهمية هذه المواجهة من أن الاتجاه نحو توجيه سلوك الدول الأعضاء وحثهم على اتخاذ إجراءات معينة اذ انه جاء على حساب القيود التي أوردتها الميثاق وفي مقدمتها المادة ١١ الفقرة ٢ والمادة ١٢ الفقرة ١، للتفصيل ينظر د.مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت ب.ت، ص ١٥٥، د.محمد سامي عبد الحميد ود.محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الجزء الأول، الجماعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ٤٧٥ - ٤٧٦ هامش رقم ٢.

(٤) أدى عجز مجلس الأمن عن الاستمرار في عمليات كوريا بسبب الفيتو السوفيتي، وتدهور الموقف بعد اشتراك الصين الشعبية في العمليات الحربية، إلى صدور قرار الاتحاد من اجل السلام تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وقد أعطى هذا القرار للجمعية العامة الحق في استخدام القوة لردع العدوان في حالة ما إذا فشل مجلس الأمن في إصدار القرارات اللازمة، لمزيد من التفصيل حول قرار الاتحاد من اجل السلام ينظر د.احمد عيد الله أبو العلاء، طور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مجلس الأمن في عالم متغير، ٢٠٠٨، ص ٩٦.

الفرع الاول: اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة توصيات لحماية واحترام قواعد القانون الدولي الانساني

اصدرت الجمعية العامة قرارات عدة في مجال تنفيذ واحترام قواعد القانون الدولي الانساني منها القرار (المرقم ٢٤٤٤ المؤرخ في ١٩/ديسمبر/١٩٦٨)^(١) تم بموجبه تقرير ثلاث خطوات هي:

- ١- الاولى ضرورة اتخاذ خطوات لضمان التطبيق الافضل لقواعد القانون الدولي الانساني.
- ٢- الثانية الحاجة إلى قواعد جديدة سواء كانت اتفاقيات تكميلية جديدة او شيء اخر لضمان حماية المدنيين والاسرى والمقاتلين في كافة النزاعات المسلحة.
- ٣- الثالثة السعي لتأييد المبادئ الاساسية التي ارسلها المؤتمر الثاني عشر للصليب الاحمر والهلال الاحمر لعام ١٩٦٥ وضرورة الاهتمام بها لاسيما فترة النزاعات المسلحة.^(٢)

الفرع الثاني: قيام الجمعية العامة للامم المتحدة بإنشاء اللجان الفرعية لمراقبة مدى احترام الدول لحقوق الانسان

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجاناً فرعيةً تابعةً لها تتولّى بواسطتها مراقبة مدى احترام الدول لبند حقوق الانسان والشعوب في زمن السلم وزمن الحرب منها لجنة القانون الدولي واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ومنه يمكن القول إنّ الأدوات التي تعتمد عليها الجمعية العامة في سبيل مراقبة تنفيذ الحقوق المكرّسة دولياً تلعب دوراً متميّزاً في الضغط على الرأي العالمي الدولي لاحترامها، وكذلك في تحريك باقي الهيئات الرئيسية للامم المتحدة لمناصرة هذه الحقوق، إلا أنّ هذا الدور متوقف على ارادة ورغبة الدول لان ما تمليه الجمعية العامة عليها يبقى مجرد توصيات واستشارات تخلوا من الطابع الالزامي.^(٣)

المطلب الثاني**دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني**

أعطى الميثاق لمجلس الأمن الدولي الحق في الحفاظ على السلام ووضح هذا الحق على وفق إجراءات الفصل السابع من الميثاق ويحق له إرسال قوات حفظ سلام دولية في الحالات التي تشكل خرقاً للسلام أو تهديداً له، وتعد تلك حجة قديمة كانت تلجأ إليها الدول القوية للتدخل في شؤون الدول الأخرى، ومنذ السنوات الأولى لنشأة المنظمة الأممية فقد حاولت الدول القوية فعلاً التدخل عسكرياً بشؤون اسبانيا الداخلية عام ١٩٤٦، إذ قدمت بولندا طلباً إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار على أنّ وجود نظام فرانكو في اسبانيا هو تهديدٌ للسلام والأمن الدولي، وقد شكّل المجلس لجنة خاصة لدراسة هذه القضية الحساسة، وقدمت تقريرها إليه، وكان رأي الأكثرية أنّ نظام فرانكو لايشكل تهديداً قائماً للسلام الدولي بل إنّته تهديدٌ محتمل، واقترحت إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة لإصدار توصية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام مدريد، ولكن

(١) قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٢٤٤٤/١٩/ديسمبر/١٩٦٨، الخاص بالخطوات التي تكفل تطبيق افضل للاتفاقيات والقواعد الانسانية الدولية في جميع النزاعات المسلحة ضمانا لحقوق الانسان بموجب الوثيقة المرقمة (9_12/du/1968_2444/RES/)
<http://www.un.org/french/documents/sc/res>

(٢) ارسي المؤتمر الثاني عشر للصليب الاحمر والهلال الاحمر لعام ١٩٦٥ ثلاث مبادئ اساسية هي:
١_ حق اطراف النزاع في استخدام وسائل الحاق الضرر بالعدو ليس حقا مطلقا " للتفصيل اكثر يراجع د.محمد فهاد الشلالدة ، المصدر السابق، ص ص ٤٦، ٤٨

٢_ حظر شن هجمات تستهدف المدنيين بصفتهم المدنية .

٣_ يجب التمييز دائما وفي جميع الاوقات بين فئة الاشخاص الذين يشاركون في الاعمال العدائية وفئة افراد السكان المدنيين .

(٣) د.عصام عبد الفتاح مطر، المصدر السابق، ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

الاتحاد السوفيتي أصّر على أن يقوم مجلس الأمن وليس الجمعية العامة بتوقيع العقوبات على اسبانيا بوصفها ليست خطراً محتملاً ضد السلم الدولي فحسب بل هي خطر حقيقي قائم، وفعلاً تم فرض تلك العقوبات على اسبانيا في ١٢ كانون الأول ١٩٤٦ وتقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوصية إلى أعضائها جميعهم بسحب ممثليها الدبلوماسيين من اسبانيا، ودعت مجلس الأمن للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة (بما فيها استخدام القوة العسكرية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) لإقامة حكم ديمقراطي في اسبانيا واستجابت معظم الدول لذلك، ويعد هذا الامر سابقة تاريخية في المنظمة الأممية للتدخل في الشؤون الداخلية (١).

ويعتبر مجلس الأمن بموجب نص المادة (٢٤) من ميثاق الامم المتحدة الجهاز التنفيذي الذي يقع على عاتقه حفظ الأمن والسلم الدوليين ويستند في مهامه هذه إلى اجراءات الفصلين السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة. (٢)
ويستند مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني إلى نص المادة (٢/٣٧) بالنص على انه اذا ارتى مجلس الأمن إلى أن استمرار النزاع من شأنه أن يعرض السلم والامن الدوليين إلى الخطر يمكن أن يوصي بما يراه ملائماً لاعادة الوضع إلى ماكان عليه. (٣).

وقد اصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني منها القرار المرقم (١٩٩١/٦٨٨) الذي اكد فيه على ضرورة وصول المساعدات الانسانية وبصفة عاجلة إلى العراقيين المتواجدين في انحاء العراق. (٤).

وكذلك اقرار مجلس الأمن المرقم ٧٩٤ المؤرخ في كانون الأول عام ١٩٩٢ بالتدخل في الصومال لتأمين وصول الإغاثة الإنسانية. (٥)

المطلب الثالث

دور محكمة العدل الدولية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني

يظهر دور محكمة العدل الدولية في تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني من خلال صلاحياتها بتقديم اراء استشارية للجمعية العامة وللمجلس الأمن واي فرع من فروع المنظمة الدولية بخصوص أي مسألة او قضية مرتبطة بحقوق الانسان. (٦)

وكان من اهم قرارات محكمة العدل الدولية بشأن تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني هو رأيها الاستشاري حول قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية بين نيكارغو وبين الولايات المتحدة الامريكية، إنّ التدخل الانساني لايمكن أن

(١) علاء الدين حسين مكي خماس، استخدام القوة في القانون الدولي، رسالة ماجستير، المكتبة الوطنية ببغداد، المطابع العسكرية، ١٩٨٢، ص١٣٩.

(٢) المادة (٢٤) من ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

(٣) المادة (٢/٣٧) من ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

(٤) قرار مجلس الأمن المرقم ١٩٩١/٦٨٨ الصادر في ٥/نيسان/١٩٩١ بشأن الحالة بين العراق والكويت بموجب الوثيقة المرقمة (S3 /2245 Addl/et-4)حلا احمد محمد الدوري، طريقة انهاء خضوع العراق لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٢_١٠٨.

(٥) ذكر مجلس الأمن أن حجم المأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الصومالي تشكل تهديد للأمن والسلم الدولي وتتطلب قيام قوات حفظ السلام بتوفير المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي، إخلص بن عبيد، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، ٢٠٠٨_٢٠٠٩، ص١١١.

(٦) المادة "٩٦ من ميثاق الامم المتحدة" ..

يعتبر تدخلاً غير مشروع ولا يُشكّل أيّ خرق للقانون الدولي العام. (١)

المبحث الرابع

الاليات القضائية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني

لم يتضمن القانون الدولي الانساني القواعد الاساسية لحماية الانسان فترة النزاعات المسلحة فقط، وانما اشتمل على اليات عديدة لكفالة احترام قواعد القانون الدولي الانساني وفرض التزامات اساسية لمحاربة أي فعل يشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي الانساني وقد خصّص القانون الانساني جزءا كبيرا من أحكامه لمكافحة الانتهاكات التي ترد على قواعد القانون الدولي الانساني انطلاقا من مبدأ العقاب إذ يُعدّ ركنا اساسيا في أي نظام قانوني وإنّ الخوف من توقيع الجزاء يشكل عنصرا هاما للحدّ من الجريمة. (٢)

وقد وُضِعَ على عاتق الدول واجب ملاحقة المتهمين باقتراف الجرائم الدولية او الذين امروا باقترافها وتقديمهم امام القضاء ولا يتقرر هذا إلاّ عن طريق اقرار مبدأ التعاون القضائي وتكريس مبدأ المسؤولية الدولية عن انتهاكات وخرق قواعد القانون الدولي الانساني ولعرض الاليات القضائية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني نقسم المبحث إلى مطلبين يتناول الاول التعاون في الجانب القضائي ويخصص الثاني للبحث في اقرار المسؤولية الدولية.

المطلب الاول

التعاون في الجانب القضائي

إنّ التعاون في الجانب القضائي يقتضي على الدول المتعاقدة التعاون في مجال تسليم المجرمين وتقديم المساعدة القضائية في الشؤون الجنائية، ولعرض التعاون في المجال القضائي نقسم المطلب إلى فرعين يتناول الاول التعاون في مجال تسليم المجرمين ويخصّص الثاني لتقديم المساعدة القضائية الجنائية الدولية.

الفرع الاول: التعاون في مجال تسليم المجرمين

يعد التزام الدول في مجال تسليم المجرمين جانبا متأصلا (إما التسليم وإما المحاكمة) وقد وردَ في الية القمع في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، حيث إنّ إمكانية تسليم الاشخاص المتهمين لمحاكمتهم عن طريق طرف اخر متعاقد يرغب في مقاضاتهم تعد فرصة ممنوحة للدول التي قد يتواجد هؤلاء الاشخاص على أراضيها أو في نطاق سلطاتها لكي يكون بوسعها الوفاء بالتزاماتها اتجاه المعاهدات الدولية. (٣)

وقد تأكد هذا الخيار من صياغة نصّ المادة (٢/٨٨) من البروتوكول الاضافي الاول التي تنص صراحة على أنّ الاطراف السامية المتعاقدة من واجبها التعاون في مجال تسليم المجرمين. (٤)

الفرع الثاني: تقديم المساعدة القضائية الجنائية الدولية

نصت المادة (١/٨٨) من البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧ على أنّ "تقدم الدول الاطراف السامية المتعاقدة كل منها للاخر اكبر قسط من المعاونة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية التي تتخذ بشأن الانتهاكات الجسيمة لاحكام

(١) عماد خليل إبراهيم، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها غير المشروعة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٢٦٥ وما بعدها.

(٢) د. عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الانساني، مصادره، مبادئه واهم قواعده، ب.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٣٣.

(٣) د. عصام عبد الفتاح مطر، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٤) المادة (٢/٨٨) من البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

الاتفاقيات وهذا البرتوكول" (١)، وتشمل هذه المعاونة كلاً من المساعدة المتبادلة في الاجراءات الجنائية التي تجري خارج البلاد وتنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية.

المطلب الثاني

اقرار المسؤولية الدولية

من بداية القرن العشرين أخذت المسؤولية الدولية حيزاً مابزال يزداد اتساعاً مع مرور السنوات، كما أن المسؤولية المترتبة على خرق احكام القانون الدولي الانساني قد شهدت هي الاخرى تطورا ايجابيا في السنوات الاخيرة لاسيما فيما يخص المسؤولية الجنائية للأفراد والمسؤولية الجنائية للدول، وإن البحث في المسؤولية الدولية يتطلب معرفة ما المقصود بالمسؤولية الدولية؟ ومن ثم عرض المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد والمسؤولية الجنائية الدولية للدول وعلى هذا الاساس يُقسّم المطلب إلى ثلاث فروع يتناول الاول تعريف المسؤولية الدولية وشروطها ويخصص الثاني للبحث في المسؤولية الجنائية للأفراد ويكرس الثالث للحديث عن "المسؤولية الجنائية الدولية للدول.

الفرع الاول: تعريف المسؤولية الدولية وشروطها

يرتب النظام القانوني الدولي لأشخاصه حقوقاً، ويفرض عليهم التزامات وهذه الالتزامات واجبة النفاذ سواء كان مصدرها اتفاقيات أو عرفياً أو حكماً قرره المبادئ العامة في النظم المختلفة فإذا تخلف احد أشخاص القانون الدولي عن القيام بالتزام ما، ترتب على تخلفه هذا تحمله للمسؤولية الدولية، والمسؤولية الدولية في جوهرها علاقة بين الدول تتمتع بالشخصية الدولية وتتأثر المسؤولية الدولية بمجرد قيام عنصر الضرر وهو أمر أساسي كي تنشأ المسؤولية الدولية. (٢) وتستند المسؤولية الدولية إلى نفس القاعدة القانونية التي تستند اليها المسؤولية في القانون الخاص، والتي تعني ان كل فعل غير مشروع يتسبب عنه ضرر للغير يوجب التزام فاعله بإصلاح هذا الضرر. (٣).

لقد اتجه المجتمع الدولي بالاتجاه الصحيح من أجل الالتزام بما اتفق عليه في المواثيق والقواعد القانونية وأصبحت المسؤولية الدولية واقع مفروض من قبل الدول الكبرى الفاعلة، ويمكن تعريف المسؤولية الدولية بأنها كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به دولة ما يستتبع مسؤوليتها الدولية والمسؤولية الدولية كمسؤولية الأفراد قد تكون جنائية أو مدنية أو تقصيره. (٤) أو هي "نظام قانوني يكون بمقتضاها على الدولة التي تنتهك مصلحة مشروعاً طبقاً للقانون الدولي، الالتزام بإصلاح ما يترتب على ذلك الفعل حيال الدولة التي ارتكبت هذا الفعل ضدها أو ضد رعاياها". (٥).

ويعرف "الأستاذ شارل رسو المسؤولية الدولية بأنها مبدأ قانوني يترتب بموجبه على الدولة التي ارتكبت عملاً يجرمه القانون الدولي إزالة الضرر الذي لحق بالدولة المعتدى عليها".

ويمكن تعريف المسؤولية الدولية بأنها نظام قانوني تتقرر بمقتضاها مسؤولية الدولة المدعى عليها، بإصلاح أو جبر الضرر الذي يلحق بدولة أخرى، بصفتها كذلك أو بأحد رعاياها من جراء قيامها بعمل أو امتناعها عن عمل غير مشروع وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي أو يخرج عن المستوى الدولي للسلوك الذي ترسمه تلك الأحكام والقواعد. (٦)

(١) المادة (١/٨٨) من البرتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

(٢) د.محسن أكرين، القانون الدولي للبيئة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٠٧.

(٥) د.علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط١٢، الجزء الأول، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٦ ص ٢٤٦.

(١) د.خليل عبد المحسن، خليل عبد المحسن، التعويضات في القانون الدولي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١؛ ص ٣٣.

(٢) شارل رسو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

(٣) د.احمد عبد الكريم سلامة، نظرات في الحماية الدبلوماسية ودور فكرة الجنسية في المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة، مجلة الحقوق،

جامعة البحرين، كلية الحقوق، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٤، ٢٠٠٥، ص ١١.

ونؤيد هذا التعريف كونه يحدد لنا شروط تطبيق المسؤولية الدولية التي من أهمها أنه على الدولة المعتدية إزالة الضرر أي التعويض أو إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل الضار .

اما شروط المسؤولية الدولية فقد استقرت المبادئ القانونية في القانون الداخلي وفي القانون الدولي على أن كل عمل غير مشروع أي كان عملاً أو امتناعاً عن عمل ينسب لشخص قانوني ويكون مخالفاً لالتزام قانوني يولد التزاماً آخر هو الالتزام بالمسؤولية، والتي تعني أن على الشخص أو الطرف الذي تسبب في العمل غير المشروع عليه التعويض عما رتبته عمله من نتائج . (١)

ومن الضروري لنشوء المسؤولية الدولية أن يكون هناك ضرر وأن هذا الضرر صادر عن دولة أو أحد الأشخاص الموصوفين في القانون الدولي. (٢)

وإذا توافرت شروط ثبوت المسؤولية الدولية، ترتبت النتيجة الطبيعية للمسؤولية الدولية وهو وجوب التزام الدولة المسؤولة بإصلاح أو جبر الضرر الذي لحق بالدولة المدعية. ويشترط لقيام المسؤولية الدولية ثلاث شروط هي:

- ١- أضرار تلحق بالفئات المحمية بموجب قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٢- فعل ضار يصدر عن دولة أو احد الأشخاص الموصوفة في الاتفاقيات الدولية.
- ٣-نسبة الضرر إلى شخص معين من أشخاص القانون الدولي العام.

وسيتم توضيح تلك الشروط في ثلاثة محاور يتناول الأول منها الأضرار التي تلحق بالفئات المحمية بموجب قواعد القانون الدولي الانساني بينما يخصص الثاني للفعل الضار الذي يصدر عن دولة أو احد الأشخاص الموصوفة في القانون الدولي العام ويكون الثالث لنسبة الضرر إلى شخص معين من أشخاص القانون الدولي العام.

اولاً: أضرار تلحق بالفئات المحمية بموجب قواعد القانون الدولي الانساني

تتقرر المسؤولية الدولية في حالة ارتكاب الدولة عملاً غير مشروع يترتب عليه ضرر سواء خالفت أم لم تخالف قواعد القانون الدولي الانساني. (٣) ولا يشترط في الضرر ان يكون مادياً فقد يكون ضرراً أدبياً كإهتان الكرامة الانسانية او المعاملة القاسية أو المهينة، أما إذا وقع الضرر نتيجة قوة قاهرة أو ظرف طارئ أو نتيجة خطأ الدولة التي أصابها الضرر فحينئذ تنتفي المسؤولية الدولية . (٤)

والضرر هو الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروع له، سواء كان ذلك الحق أو تلك المصلحة المشروعة لهما علاقة بسلامة جسمه، أو حريته، أو بماله، أو شرفه، واعتباره أو حتى بمركزه الاجتماعي (٥) فلا يشترط أن يكون الحق الذي يحصل المساس به حقاً مالياً كحق الملكية، بل يكفي المساس بحق، أي حق يحميه القانون كالحق في الحياة، وسلامة الجسم وحق الحرية الشخصية.

(١) د.محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة دار النهضة الجديدة، ١٩٦٧، القاهرة، ص ٦٧٥.

(٢) المصدر السابق أعلاه، ٦٧٧.

(٣) حسين الفلوجي، دراسة قانونية حول مدى مسؤولية القوات الأمريكية والدول المتعاونة عن تعويض الأضرار المدنية في العراق، منشور على موقع النائب حسين الفلوجي، File \\j \New Folder.p1

(٤) خالد عبد الحميد فراج وحسين درويش، الموجز في القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٧، ص ٦٧-٦٨.

(٥) د. خليل عبد المحسن خليل، مصدر سابق، ص ٣٧.

لمدة (٢٠) سنة، كما قضت بالسجن المؤبد على "جون كمبندا الوزير الاول في رواندا واخرون لتكون بذلك قد ادانت حتى الان ٣١ متماها ويرأت خمسة اخرين". (١)

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية الدولية للدول

استنتت منظمة الامم المتحدة استخدام القوة العسكرية عن طريق مجلس الأمن الدولي من اجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من قاعدة التحريم المطلق لاستعمال القوة او حتى مجرد التهديد بها. (٢)

أما مجلس الأمن الدولي فإنه يلجأ إلى المسؤولية الدولية للدول كحل أخير في حال فشل كافة الاجراءات والحلول السلمية من اجل وقف انتهاك قواعد القانون الدولي الانساني ومن ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة ضد العراق عام ١٩٩١ والتدخل في الصومال عام ١٩٩٤ والتدخل في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ وفي ليبيا عام ١٩١١. (٣)

واتخذ مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (١٥٩٣) المؤرخ في في (٣١/مارس//٢٠٠٥) تضمن القرار إحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور بالسودان إلى المحكمة الجنائية الدولية. (٤)

ويقصد بالإحالة استرعاء مجلس الأمن نظر المحكمة الجنائية الدولية إلى وقوع جريمة تدخل ضمن اختصاصها. كذلك اصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٦/٢/٢٠٠١، احال بموجبه الوضع القائم في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها القوات الموالية للرئيس (معمر القذافي) ضد السكان المدنيين الليبيين. (٥)

وقد كرس النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية اسس قانونية كفيلة في سبيل قمع الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني تتمثل أساسا فيما يأتي: (٦)

١- المسؤولية الجنائية الدولية تقع على الافراد مرتكبي الجرائم الدولية بصفاتهم الفردية.
٢- عدم الاعتداء بالصفة الرسمية والحصانات للشخص المتهمين بجرائم الحرب طبقا لنص المادة (٢٧) من النظام الاساسي للمحكمة.

٣- مسؤولية القادة والرؤساء عن أعمال مرؤوسهم استنادا إلى المادة (٢٨) من النظام الاساسي للمحكمة .

٤- مبدأ عدم جواز الدفع بامر الرئيس للاعفاء من المسؤولية الجنائية الدولية".

وبناء عليه فإن كل شخص ارتكب جريمة تدخل ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فهو معرض للمتابعة الجنائية من طرف هذه المحكمة، وتعتبر هذه الاسس بمثابة ضمانات اساسية لمحاكمة الاشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم ولاسيما المسؤولين الحقيقيين من القادة السياسيين والعسكريين الذين ظلوا مستترتين وراء مبدأ السيادة ومبدأ الحصانة دون نيلهم جزاء ما ارتكبه من جرائم. (٧)

(١) اخلاص بن عبيد، اليات مجلس الامن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، فرع: القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٨، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) المادة (٤/٢) من ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

(٣) اخلاص بن عبيد، اليات مجلس الامن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، المصدر السابق، ص ١٣٠ .

(٤) قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٥٩٣)، الصادر في (٣١/٣/٢٠٠٥) بشأن الوضع في دارفور بموجب الوثيقة المرقمة (1593/2005 / S/RES).

(٥) قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٩٧٠)، الصادر في (٢٦/٢/٢٠٠١) بشأن الوضع في ليبيا بموجب الوثيقة المرقمة (RES / 1970/2001 / S/).

(٦) المواد (٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.

(٧) فريزة بن سعدي، المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجستير في القانون: فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري_ تيزي وزو، ٢٠١٢، ص ٥٨.

وقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية ضدّ الدول التي تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني منها قراره المرقم ٦٧٠ إثر غزو العراق للكويت وبموجبه فرض حظرًا جويًا على العراق.^(١)

الخاتمة

بعد عرض الآليات الدولية لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني وتوضيح أنّ هناك آليات إشرافية وأخرى وقائية وثالثة رادعة فقد تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج واقتراحنا مقترحات يمكن ادراجها بالاتي:

الاستنتاجات

- ١- تعدّ اليات الاشراف اليات سابقة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٢- تعدّ اليات الرقابية اهم الاليات التي تكفل تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٣- تلعب اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولية دوراً متميزاً في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٤- تعدّ لجنة التحقيق الدولية ولجان تقصي الحقائق من اهم اللجان الدولية التي تعمل على تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٥- إنّ الاجهزة الدولية التابعة للمنظمة الاممية قد لعبت دوراً مميزاً في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

التوصيات

- ١- تعميم ونشر قواعد القانون الدولي بين جميع اطراف المجتمع.
- ٢- ادماج قواعد القانون الدولي الانساني مع القواعد الوطنية وفي برامج تدريب القوات الامنية والعسكرية.
- ٣- اصلاح منظمة الأمم المتحدة بشكل يضمن التوازن بين اجهزتها استجابة للحاجات المتطورة والمتزايدة للمجتمع الدولي.
- ٤- تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.
- ٥- انشاء هيئات دولية مستقلة تكون بمثابة السلطة التنفيذية وهذه يناط لها أوامر تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

المصادر

اولاً : الكتب

- ١- احمد أبو العلا، "تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مجلس الأمن في عالم متغير"، ٢٠٠٨.
- ٢- د. احمد ابو الوفا، "النظرية العامة للقانون الدولي الانساني، في القانون الدولي وفي الشريعة الاسلامية"، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.
- ٣- د. امحمدي بوزينة امنة، "القانون الدولي الانساني"، جامعة حسية بن بو علي الشلف _ الجزائر، مركز جيل البحث العلمي.
- ٤- د. الحبيب استاتي، "موضوع واليات تنفيذ القانون الدولي الانساني، مشروع دراسة حول المقاربة النيابية للنموذج التنموي الجديد للملكة المغربية"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- ٥- باسيل يوسف بلك، "العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥)"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٦- د. جعفر عبد السلام، "المنظمات الدولية"، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، دون سنة نشر.
- ٧- د. حسن نافعة، "إصلاح الأمم المتحدة في ظل المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي"، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.
- ٨- خالد عبد الحميد فراج وحسين درويش، "الموجز في القانون الدولي العام"، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٧.

(١) قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٦٧٠)، بموجب الوثيقة المرقمة (S/ RES / 670/1990).

- ٩- خليل عبد المحسن، "التعويضات في القانون الدولي"، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
- ١٠- د.سعد حقي توفيق، "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- ١١- شارل رسو، "القانون الدولي العام"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢.
- ١٢- د.عصام عبد الفتاح مطر، "القانون الدولي الانساني، مصادره، مبادئه واهم قواعده"، ب.ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
- ١٣- د. عبد العزيز محمد سرحان، "الأمم المتحدة"، ١٩٨٦.
- ١٤- عمر سعد الله، "المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة للنشر والتوزيع، دون طبعة، الجزائر، ٢٠٠٩.
- ١٥- د.علي صادق أبو هيف، "القانون الدولي العام"، ط١٢، الجزء الأول، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٦- د. فتحة ليتيم، "تحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- ١٧- د.محسن أفكرين، "القانون الدولي للبيئة"، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٨- محمد الاخضر كرام، "الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤ ربيع ٢٠٠٧.
- ١٩- د.محمد حافظ غانم، "مبادئ القانون الدولي العام"، مطبعة دار النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٢٠- محمد احمد العسلي، "دور الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر في تنفيذ القانون الدولي الانساني"، القانون الدولي الانساني، دليل التطبيق على الصعيد الوطني.
- ٢١- د.محمد سامي عبد الحميد، "التنظيم الدولي والجماعة الدولية والأمم المتحدة"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة السادسة، ٢٠٠٠.
- ٢٢- د.محمد سامي عبد الحميد ود.محمد السعيد الدقاق، "التنظيم الدولي"، الجزء الأول، الجماعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- ٢٣- محمد نعورة، "دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني"، الملتقى الوطني حول: البات تنفيذ القانون الدولي الانساني بين النص والممارسة .
- ٢٤- مراد كواشي، "قوات حفظ السلام واثارها على تطبيق القانون الدولي الانساني"، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- ٢٥- د.مصطفى سلامة حسين، "المنظمات الدولية"، الدار الجامعية، بيروت ب.ت.
- ٢٦- د.كاظم هاشم نعمة، مراجعة الدكتور مندوب الشالجي، "العلاقات الدولية"، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسية، قسم السياسية، ١٩٧٩.
- ٢٧- نورة يحيوي بن علي، "حماية حقوق الانسان في القانون الدولي والقانون الداخلي"، ط٣، دارهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨.
- ثانياً: الاطارح والرسائل**
- ١- أحسن كمال، "تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه القانون الأساسية والعلوم السياسية.

- ٢- اخلاص بن عبيد، "ليات مجلس الامن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني"، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، فرع: القانون الدولي الانساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٨.
- ٣- حلا احمد محمد الدوري، "طريقة إنهاء خضوع العراق لأحكام الفصل السابع"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.
- ٤- ساعد العقون، "مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية: تخصص القانون الدولي الانساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٩.
- ٥- علاء الدين حسين مكي خماس، "استخدام القوة في القانون الدولي"، رسالة ماجستير، المكتبة الوطنية ببغداد، المطابع العسكرية، ١٩٨٢.
- ٦- عماد خليل إبراهيم، "مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها غير المشروعة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢.
- ٧- "قريزة بن سعدي، "المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية"، مذكرة ماجستير في القانون: فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري_تيزي وزو، ٢٠١٢.

ثالثاً: المجالات والدوريات والبحوث

- ١- د.احمد عبد الكريم سلامة، "تظرات في الحماية الدبلوماسية ودور فكرة الجنسية في المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة"، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، كلية الحقوق، المجلد الثاني، العدد الثاني، ٤، ٢٠٠٥.
- ٢- أ.د. بطاهر بو جلال، "ليات تنفيذ القانون الدولي الانساني"، ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الاول لاجهزة الهلال الاحمر المنعقدة خلال الفترة من (١٥_١٧/٢/١٤٣٣ هـ الموافق ٩_١١_٢٠١٢ م) بمقر الجامعة في مدينة الرياض، جامعة نايف_العربية للعلوم الامنية.
- ٣- "القانون الدولي الانساني والشركات الامنية الخاصة"، اللجنة الدولية للصليب الاحمر.
- ٤- فرانسواز كريل، "حماية النساء في القانون الدولي الانساني"، الترجمة العربية لمقال نشر في المجلة الدولية للصليب الاحمر، ١٩٨٤.

رابعاً: القرارات الدولية

- ١- "قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٦٧٠)، بموجب الوثيقة المرقمة (S/ RES / 670/1990)".
- ٢- قرار مجلس الأمن المرقم ١٩٩١/٦٨٨ الصادر في ٥/نيسان/١٩٩١ بشأن الحالة بين العراق والكويت بموجب الوثيقة المرقمة (Addl/ S3 et-/2245).
- ٣- قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٩٧٠)، الصادر في (٢٠٠١/٢/٢٦) بشأن الوضع في ليبيا بموجب الوثيقة المرقمة (S/ RES / 1970/2001)".
- ٤- قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٥٩٣)، الصادر في (٢٠٠٥/٣/٣١) بشأن الوضع في دارفور بموجب الوثيقة المرقمة (S/ RES / 1593/2005)".
- ٥- تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين، عام ١٩٩٢.

خامساً: الوثائق الدولية

- ١- اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ .
- ٢- ميثاق الأمم المتحدة.
- ٣- اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.
- ٤- البروتوكول الاضافي الاول لعام ١٩٧٧.

٥- النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨

سادساً: المواقع الالكترونية

موقع المكتبة الافتراضية العراقية:

١- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٩/٢٤٤٤/ديسمبر/١٩٦٨، بموجب الوثيقة المرقمة (9_12_1968/du)

<http://www.un.org/A/RES/2444>

. french documents sc res .

1- OMAR BAKHASHAB The Legal Aspects around Lockerbie Incident, Legal Study within?the?Principles of Public International Law: Journal of King Abdulaziz University :

Economics and Administration ISSN : KAU - Scientific Publishing

[http://onlinelibrary.wily.com.tiger.sempertool.dk/doi/10.1111:](http://onlinelibrary.wily.com.tiger.sempertool.dk/doi/10.1111)

تاريخ آخر زيارة (١٩/٦/٢٠١٣).

٢- شذى ظافر الجندي، مصدر سابق، ص ٤٠٤؛ شذى ظافر الجندي، هل يمكن فرض مناطق أمنة أو مناطق عازلة في

سورية؟، ١٠/أغسطس/٢٠١٢، منشور على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني الآتي :-

<http://scagc.org/article.php?art=606>

تاريخ آخر زيارة (٢٦/١/٢٠١٤).

٣- اطباء بلا حدود، نشاطاتها، مجلة اطباء بلا حدود، عدد سبتمبر، ٢٠٠٨، منشورة على شبكة الانترنت على الرابط

الالكتروني الآتي: www.mst.ae/pdf.

٤- حسين الفلوجي، "دراسة قانونية حول مدى مسؤولية القوات الأمريكية والدول المتعاونة عن تعويض الأضرار المدنية

في العراق"، منشور على موقع النائب حسين الفلوجي، .File \\j \New Folder.p1.